الحدث

لم يعد المشهد في محافظة درعا بجنوب سورية كما كان عليه قبل يوم أول من أمس الخميس، بعدما نجحت المعارضة بإجبار النظام على وقف هجومه العسكري ضد منطقة درعا البلد، وتحقيقها إنجازات عدة ستلعب على الارجح دوراً بتحسين أوراقها التفاوضية أمام النظام

درعا تصدّ النظام

المعارضة تحسن أوراقها التفاوضية

لسعى قوات النظام للسيطرة على الشريط الحدودي مع الأردن
(محمد أبازيد/فرانس برس)

عماد كركص

ساد الهدوء الحذر، يوم أمس الجمعة، عموم محافظة درعا، جنوبي سورية، باستثناء بعض الاشتباكات المتقطعة، وذلك بعد يوم من الاشتباكات العنيفة التي أرجعت المشهد في سورية إلى وضع سابق كانت فيه المعارك والاشتباكات حدثاً يومياً في عموم البلاد، قبل أن تخف وتيرتها بعد توقيع سلسلة من اتفاقات التسوية في مناطق متفرقة، منها درعا في الجنوب السوري.

ومع فشل قوات الفرقة الرابعة التابعة للنظام، التي يقودها ماهر الأسد، شقيق رئيس النظام بشار الأسد، وتتلقى دعماً إيرانياً كبيراً، باقتحام منطقة درعا البلد داخل مدينة درعا، مركز المحافظة، ومن ثم رد المعارضة بهجوم معاكس أزاح قوات النظام عن حوالي 30 نقطة عسكرية وحاجزاً أمنياً في عموم المحافظة، سجّل عناصر المعارضة تفوقاً ضمن معطيات التطورات الأخيرة في درعا، ليعلن النظام تعليق عمليته، كما نجح عناصر المعارضة بأسر نحو 200 عنصر عسكري وأمني من قوات الفرقة الرابعة والمليشيات التي شاركت بمحاولة اقتحام درعا البلد وغيرهم من العناصر المنتشرين على الحواجز في بلدات مختلفة، واغتنام حوالي 400 قطعة سلاح.

وشهدت محاور درعا البلد، أمس، اشتباكات متقطعة بين الحين والآخر بين المقاتلين المحليين من جانب، وقوات النظام والأجهزة الأمنية التابعة لها من جانب آخر، بحسب «المرصد السوري لحقوق الإنسان»، الذي لفت إلى أن المفاوضات كانت متواصلة أمس بشأن شروط فك الحصار عن درعا البلد، ولكن من دون التوصل إلى حلول حتى عصر أمس. ووفق «المرصد»، فإن بعض الأسماء المطروحة لترحيلها نحو الشمال السوري ترفض الأمر بشكل قطعي في سياق متصل، شهدت مدينة الحراك، شرقي درعا، أمس، وقفة احتجاجية تضامناً مع درعا البلد.

وطرح تفوّق المعارضة أسئلة حول ما إذا كان العناصر السابقون في فصائل درعا سيحاولون فرض نطاق السيطرة الجغرافية في المحافظة بإمكانياتهم التسليحية المحدودة، أم سيكتفون بما أنجزوه لتحسين شروط التفاوض بشأن درعا البلد على طاولة جديدة، بعدما فشلت كل جلسات التفاوض الماضية مع تعنّت النظام وتمسكه بشروطه. وباتت المعارضة اليوم تملك أوراقاً جديدة تعزز موقفها التفاوضي وتدفعها للتمسك بشروطها، بسحب حواجز قوات النظام من درعا البلد وغيرها من البلدات والمواقع، وعدم تسليم السلاح الفردي المتبقي بأيدي العناصر، بالإضافة إلى الحد من تهجير العناصر السابقين في المعارضة مع عائلاتهم نحو الشمال السوري.

وقال مصدر من لجنة درعا البلد، لـ«العربي الجديد»، إنّه «كان يتم الاتفاق مساءً مع النظام على التهدئة، ومن ثم تقوم الفرقة الرابعة مع مليشيات إيران بنقض الاتفاق مع ساعات الفجر الأولى وتشن الهجمات وتنفذ عمليات قصف»، مشيراً إلى أنّ «ضباط النظام الذين يتفاوضون معنا قالوا لنا صراحة إنهم لا يملكون تأثيراً على قرار الفرقة الرابعة بإلزامها بأي اتفاق يحدث». وأضاف أن «الفرقة الرابعة ومليشيات إيران تسعى من خلال كل ما تقوم به للسيطرة على الشريط الحدودي مع الأردن، بهدف تنفيذ عمليات تهريب المخدرات بأريحية، بالإضافة إلى تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة بطرق عدة».

وأكد المصدر، الذي طلب عدم ذكر اسمه، أنه «على الرغم من سيطرة قوات المعارضة على حوالي 60 في المائة من درعا وريفها، أول من أمس الخميس، وأسر حوالي 200 عنصر للنظام»، بحسب قوله، «إلا أنّ ذلك ليس الهدف، بمعنى توسيع السيطرة الجغرافية على الأرض، وإنما الهدف كان صد الهجوم كرد فعل على التصعيد في المقام الأول، ومن ثم تحقيق مكاسب لتحسين شروط التفاوض على الطاولة». وأشار إلى أن «الالتفاف والتكاتف من جميع بلدات حوران ودرعا شرقاً وغرباً مع درعا البلد، منحنا نقاط قوة إضافية».

وكشف المصدر أنه «تم الاتفاق بين اللجان الفرعية في درعا على أن تكون جسماً تفاوضياً واحداً لمواجهة التطورات»، وقال: «مطالبنا واضحة، في مقدمتها انسحاب قوات النظام إلى الثكنات العسكرية الخاصة بها، أما مليشيات الفرقة الرابعة، فإننا نطالب بانسحابها من درعا بالكامل وأن تعود إلى دمشق، لأنها سبب بكل ما يحدث من حرب وفوضى أمنية في المنطقة الجنوبية بكاملها. كما أننا لن نوافق على إحداث تهجير قسري، فلا أحد يمكن أن يتخلى عن أرضه، أما من يريد الخروج برغبته، فلا يمكن أن نمنعه». وتابع: «نرفض انتشار حواجز قوات النظام داخل المدن والبلدات، ولكن نقبل بانتشار الفيلق الخامس (المدعوم من روسيا والمُشكل من أبناء درعا، بينهم الكثير من عناصر المعارضة السابقين)، كحل وسطي، فهم يبقون أبناء البلد، ولا يمكن أن يشكلوا تهديداً للأهالي كقوات النظام والمليشيات».

وعلى الرغم من أن النظام وافق مبدئياً، يوم أمس الجمعة، على إيقاف العملية العسكرية على درعا البلد، بمعنى تعليقها، إلى حين تنفيذ عدد من مطالبه، وفي مقدمتها ترحيل المطلوبين أمنياً نحو الشمال السوري، قبل الجلوس على طاولة تفاوض جديدة لحل الأزمة برمتها، لكن احتمال التوصل لاتفاق يبقى صعب التحقيق من دون ضغوط دولية في هذا الشأن. ومن الواضح أن الحملة العسكرية بما يتخللها من مطالب بسحب السلاح الفردي وترحيل المطلوبين نحو الشمال مع عائلاتهم، إجراء تقف وراءه إيران عبر نفوذ الحرس الثوري الذي يسعى للتمدد أكثر فأكثر في الجنوب السوري، وباتت له هيمنة واضحة وكبيرة على قرار «الفرقة الرابعة» التي يحركها الضباط الإيرانيون بشكل كامل. ومع فشل الروس في تعهداتهم، كرعاة لاتفاقات التسوية في درعا والجنوب، بالحد من الانتشار الإيراني عبر المليشيات، يبقى الاحتمال الذي بات مطروحاً، وتحدث قادة في المعارضة لـ«العربي الجديد» في وقت سابق عنه، بأن تلجأ الولايات المتحدة للضغط على الروس لكي يقوموا بالحد من نفوذ مليشيات إيران في الجنوب، وذلك بتقديم واشنطن دعماً للمعارضة في تلك المنطقة، من دون تحديد شكل هذا الدعم ومأهيته.

ويشير متابعون إلى أنّ الولايات المتحدة تسعى لضمان عدم تهجير المزيد من المكوّن السني في الجنوب، خشية إحداث تغيير ديمغرافي لصالح إيران يسمح لها بتشكيل حاضنة شعبية تستطيع من خلالها التحكم المطلق بالجنوب والسيطرة عليه، ما يجعل ذلك ورقة بيد طهران للضغط على إسرائيل. ولهذا يصرّ المفاوضون من جانب النظام على نقل مطلب تهجير عناصر المعارضة مع عائلاتهم عند كل جولة تفاوض، مع التشديد على تطبيقه في المقام الأول، في طريق يؤدي لتحقيق أهداف استراتيجية كبيرة، ستحدث، إذا ما طُبقت، تغيّراً في المعادلات، على الأقل في الجنوب السوري.

لكن المعارضة، وبعد أحداث أول من أمس الخميس، وأسرها قرابة 200 عنصر عسكري وأمني من قوات النظام والمليشيات، باتت تملك ورقة مهمة ليس فقط للتفاوض عليها في الأزمة الحالية، وإنما للضغط للإفراج عن معتقلين من أبناء درعا لا يزالون في سجون النظام. كما بعد اغتنام قوات المعارضة حوالي 400 قطعة سلاح من حواجز ومفارز ونقاط قوات النظام بعد السيطرة عليها، نقطة قوة بيدها، إذ كان النظام يطالب بتسليم السلاح الفردي، الموجود أساساً بيد عناصر المعارضة، أما اليوم فسيكون التفاوض على استرداد السلاح المغتنم في الاشتباكات الأخيرة بالمقام الأول. ويُعدّ دحر المعارضة لقوات النظام عن كثير من الحواجز والمفارز المنتشرة في بلدات ريف درعا وعلى مداخلها، بالإضافة لصد الهجوم الواسع على درعا البلد، عاملاً يمكن وضعه في الحسبان من قبل قوات النظام، عند التفكير بمزيد من خيارات التصعيد، إذ أثبت العناصر السابقون في المعارضة عدم فقدان لياقتهم كمحاربين على الرغم من عدم خوضهم معارك لثلاث سنوات، وقدرتهم على التعامل مع أي تصعيد عسكري بما يمليه الموقف. وتبدو محافظة درعا بعد أحداث يوم الخميس أمام ثلاثة احتمالات: الأول تحقيق مطالب المعارضة في درعا بسحب حواجز قوات النظام، وعدم تسليم كل الأسلحة، ورفض التهجير القسري، مقابل تسليم الذين أسروا في الاشتباكات الأخيرة، وربما تنازلات أخرى لا تؤثر على حقيقة التفوق الذي أحدثته المعارضة. الثاني، تمسّك النظام والإيرانيين بشروطهم، والذهاب نحو مزيد من التصعيد، وهذا الخيار سيفتح الباب أمام احتمال تدخل غربي لمنع تمدد مليشيات إيران في الجنوب، من خلال دعم المعارضة. أما الاحتمال الثالث، فهو أن تعود روسيا لتسلم زمام المبادرة كضامنة لاتفاق التسوية، وتطبيق ما كان اتفاقاً روسياً إسرائيلياً أردنياً (ليس علنياً) حول الجنوب، بضبط الوضع بناء على بنود اتفاق التسوية وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه، بإبقاء السلاح بأيدي المعارضة وضمان عدم التهجير، بالإضافة لأخذ الدور في تقليص الوجود الإيراني في الجنوب شيئاً فشيئاً.

وكانت المعارضة، عبر لجانها الفرعية والمركزية (شُكّلت من عناصر المعارضة المدنيين والعسكريين في درعا بعد اتفاق التسوية لتقود عمليات التفاوض مع النظام والروس)، قد اتهمت الروس بأنهم وسيط غير نزيه، لا سيما حيال تصعيد النظام أخيراً في المحافظة، إذ وقف الروس مكتوفي الأيدي أمام تجاوزات النظام وخرقه لاتفاقات التسوية. أما اليوم، فبات لدى المعارضة ما يمكنها من الضغط على الروس والنظام معاً، لتحقيق اتفاق مرضٍ، ربما يتضمن شروطاً جديدة.

للحديث تتمة...

هل يراهن العرب على بينت؟

نضال محمد وتد

لا تزال تصريحات العاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني، هذا الأسبوع، عن أنه خرج متشجعاً من لقاء جمعه أخيراً برئيس حكومة الاحتلال نفتالي بينت، بشأن مستقبل العلاقات الإسرائيلية الأردنية، تثير كثيراً من التساؤلات، لأنّ الملك الأردني لم يبيّن أسباب تفاؤله. ومن المؤكد أنّ الأمر يتجاوز بكثير مسألة بيع الاحتلال للأردن 50 مليون متر مكعب من المياه. ومثلما اختار العاهل الأردني واشنطن لإطلاق تصريحات اعتبرت إطراءً لحكومة الاحتلال الجديدة ورئيسها بينت، فإنّ السلطة الفلسطينية اختارت بدورها هي الأخرى المبعوث الأميركي للمنطقة (مسؤول منطقة الشرق الأوسط في الخارجية الأميركية) هادي عمر، لتمد جسور التواصل مع حكومة الاحتلال، عبر تقديم قائمة شروط لاستئناف عملية «السلام»، إلى جانب مطالب بإنعاش السلطة اقتصادياً لتثبيت حكمها للوصول إلى عملية السلام، بدلاً من الانهيار وضياع «الاستقرار» وما حققه «التنسيق الأمني» مع إسرائيل في هذا المضمار.

ومع الفرق الظاهر والحقيقي (سياسياً وقانونياً ودستورياً ودولياً) بين وضع المملكة الأردنية وبين وضع سلطة رام الله التي تلعب فيها رياح القمع والاستبداد الداخلي، فإنه لا يمكن الفصل بين الموقفين الأردني والفلسطيني، لجهة التعويل ظاهرياً على تغيير سياسي حقيقي في إسرائيل، مع تسلم بينت رئاسة الحكومة، بعد فشل نتنياهو. ونقول ظاهرياً لأننا على قناعة بأنّ الأردن وعلى رأسه الملك عبدالله الثاني، والسلطة الفلسطينية وعلى رأسها محمود عباس، يدركان جيداً حقيقة بينت ومواقفه السياسية وتصوره للحل النهائي، من دون دولة فلسطينية، واعتبار الأردن بمثابة الوطن البديل للفلسطينيين. أما في الضفة الغربية، فإن أقصى ما سيكون لهم هو حكم ذاتي موسع الصلاحيات لكن تحت سيادة إسرائيلية. ويبدو أنّ تصريحات الملك الأردني مع ما نُشر عن قائمة المطالب الفلسطينية، ليست في واقع الحال أكثر من رسائل هدفها الأساسي ليس مديح حكومة الاحتلال، بقدر ما هي موجّهة للبيت الأبيض لتثبيت أو إعادة الاعتبار لمكانة أصحابها لدى البيت الأبيض. هي إذاً ليست تعويلاً على حكومة بينت، بقدر ما تبدو محاولة للادعاء، بتغيير في إسرائيل يمكن أن يلاقيه تحرك أميركي، يضع معالم المرحلة الانتقالية بين عهد ترامب - نتنياهو وبين عهد لمسار «بناء الثقة» كستار لتبييض أسوأ حكومات الاحتلال.

جذور التوتر

التوتر الحالي في درعا لا يمكن ربطه فقط بفرض الحصار المطبق منذ أكثر من شهر على درعا البلد وغيرها من المواقع في المحافظة من قبل النظام، إنما تعود جذور التوترات إلى اتفاقات التسوية التي أبرمت صيف العام 2018، واعطت لعناصر المعارضة الحق بإبقاء السلاح الفردي بين أيديهم، بينما حاول النظام الالتفاف على ذلك الحق والضغط من أجل تسليم السلاح وأحداث فوضى أمنية، كانت سمة، يومياً، للأحداث هناك، وراح ضحيتها العشرات.

مصدر من لجنة درعا: نقبل بانتشار الفيلق الخامس كحل وسط

تبدو محافظة درعا على احتمال 3 أحداث يوم الخميس أمام

شرق غرب

الاحتلال يواصل القمع في الضفة

قمعت قوات الاحتلال الإسرائيلي بعد صلاة الجمعة، أمس، المسيرات السلمية الأسبوعية المناهضة للاستيطان والرافضة لإقامة بؤر استيطانية في عدة مناطق من الضفة الغربية المحتلة. وأكدت مصادر محلية اندلاع مواجهات في بلدة بيتا، جنوبي نابلس، شمالي الضفة الغربية، رفضاً لإقامة بؤرة استيطانية على أراضي جبل صبيح في البلدة، كما اندلعت مواجهات في قرية كفر قدوم بعد انطلاق المسيرة الأسبوعية المطالبة بفتح الطريق الرئيس المغلق منذ أكثر من 17 عاماً. وعززت قوات الاحتلال من حشودها العسكرية على مدخل بلدة بيت أمر، شمالي الخليل، تزامناً مع تشييع جثمان الشهيد شوكت خالد عوض.

(العربي الجديد)

... ويوسّع منطقة الصيد في غزة

وسّعت إسرائيل منطقة الصيد المسموح بها قبالة شواطئ قطاع غزة اعتباراً من أمس، الجمعة، بعد أيام من عمليات قصف رداً على إطلاق صواريخ حارقة من القطاع باتجاه أراضيها. وأعلنت وحدة تنسيق أعمال الحكومة في الأراضي الفلسطينية (كوغات)، التابعة لوزارة الأمن الإسرائيلية في بيان، توسيع منطقة الصيد من 11 إلى 22 كيلومتراً.

(فرانس برس)

لا تغيير على موقف روسيا من الغارات الإسرائيلية في سورية

نقل موقع صحيفة «معاريف» الإسرائيلية، أمس الجمعة، عن جهات أمنية وعسكرية إسرائيلية، أن المؤسسة الأمنية تعتقد أنه لم يطرأ أي تغيير على الموقف الروسي من الغارات الإسرائيلية في سورية، خلافاً لتصريحات سابقة. ونقل الموقع عن جهات أمنية قولها: «إن الموقف الروسي من الهجمات المنسوبة لإسرائيل في سورية لم يتغير، وهو ما تم تأكيده أيضاً في رسائل مباشرة وأخرى غير مباشرة»، بين الجانبين.

(العربي الجديد)

العراق: استهداف رتل للتحالف في بابل

استهدف تفجير بعبوة ناسفة رتلا داعما للتحالف الدولي في محافظة بابل، جنوبي العراق، أمس الجمعة. ووفقاً لمصدر أمني، فإن «عبوة ناسفة كانت مزروعة على الطريق السريع بمحافظة بابل، استهدفت رتلا داعما للتحالف الدولي»، كاشفاً أن «التفجير ألحق أضراراً بإحدى شاحنات الرتل، من دون تسجيل خسائر بشرية». وكان رتلا دعم للتحالف الدولي قد تعرض، أول من أمس الخميس، لهجومين بعبوتين ناسفتين في محافظتي بابل وذي قار، أسفرا أيضاً عن أضرار مادية فقط.

(العربي الجديد)

تركيا تضرب 40 هدفاً لـ«الكردستاني» في العراق

أعلنت وزارة الدفاع التركية، أمس الجمعة، تدمير 40 هدفاً لعناصر حزب «العمال الكردستاني» شمالي العراق، في غارات جوية، وذكرت أن المقاتلات التركية دمّرت، أول من أمس الخميس، مواقع «الكردستاني» في مناطق جبال قنديل وغارة وهاركوك وزاب.

(الأناضول)

تقرير

المصالح تشرّع عودة علاقات الأردن مع الأسد

عمّان ـ **انور الزيادات**

تتخذ العلاقات بين الأردن والنظام السوري مسار العودة السريعة، في ظلّ واقع يظهر أن الأردن الرسمي والقطاع التجاري والصناعي وجزءاً من الرأي العام يستعجل عودتها. وهو ما بدا مع إعلان وزير الداخلية الأردني مازن الفرّاية، في اتصال هاتفي أجراه مع وزير داخلية النظام السوري محمد خالد الرحمون، الثلاثاء الماضي، عن إعادة التشغيل الكامل لمركز جابر الأردني (نصيب من الجهة السورية) الحدودي. واتفق الجانبان على قيام الجهات التنفيذية العاملة في المركز بالتنسيق الميداني بشأن الإجراءات اللازمة لإعادة التشغيل. وجاء ذلك بعد بحث وزيرة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية هالة زواتي، مع وزيري النفط والثروة المعدنية، والكهرباء في النظام السوري، بسام طعمة وغسان الزامل، في 23 يونيو/حزيران الماضي مجالات التعاون في قطاعي النفط والكهرباء.

ويتضح حجم الرغبة في عودة العلاقات الرسمية بين الطرفين، وسط بروز عدد من المؤثرات على العلاقة الأردنية السورية منذ بدء الثورة عام 2011 حتى الآن وتحديد مسارها، وفقاً للمتغيرات في الداخل السوري، ومواقف الدول الإقليمية والدولية، في الوقت نفسه لا يمكن إغفال الجغرافيا، بسبب ارتباط الأردن بحدود طولها 375 كيلومتراً مع سورية، فضلاً عن التعقيدات الأمنية التي سادت طيلة العقد الماضي. ويعتبر الأردن وفق ما يكرر مسؤولوه أنه تحمّل جزءاً كبيراً من أعباء ما حدث بسورية عبر تدفق اللاجئين، وأن المجتمع الدولي لم يقدّم فعلياً الدعم الكافي.

ومهّد العاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني، في مقابلة مع قناة «سي أن أن» الأميركية يوم الأحد الماضي، لعودة العلاقات بقوله إن رئيس النظام السوري، بشار الأسد، لديه شرعية والنظام موجود لبيقى»، موضحاً أن «هناك استمرارية لبشار الأسد في الحكم، والنظام ما زال قائماً ولذلك علينا أن نكون ناضجين في تفكيرنا: هل نبحث عن تغيير النظام أم تغيير السلوك؟». وتساءل الملك حول طريقة التحاور مع النظام إذا كانت الإجابة تغيير السلوك، نافياً وجود خطة واضحة لإزاء أسلوب الحوار حتى اللحظة، معتبراً أن الدفع باتجاه الحوار بصورة منسقة أفضل من ترك الأمور على ما هي عليه. وأضاف: «أتفهم بالطبع غضب وقلق العديد من الدول إزاء ما حدث للشعب السوري، لكن الإبقاء على الوضع القائم يعني استمرار العنف الذي يدفع ثمنه الشعب السوري».

العاهل الأردني: بشار الأسد لديه شرعية والنظام موجود ليبقى

وحول إمكانية عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، قال: «أعتقد أن الإجابة القصيرة هي أنه لن يتمكن اللاجئون من العودة في أي وقت قريب»، مشيراً إلى الصعوبات التي ستواجههم هناك في حال العودة. ولفت إلى أنه «لو كنت أنا رب أسرة سورية في الأردن وسألني أحد أفراد عائلتي: متى سنعود إلى سورية؟ ما الذي سيعودون إليه حقاً؟».

وحول علاقات الأردن مع النظام السوري، يرى الكاتب أنيس الخصاونة، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «سورية دولة حدودية، وتشكّل نافذة اقتصادية كبيرة للأردن، رضينا أم لا النظام السوري، وموقف الدولة الأردنية لم يكن يوماً مع الطريقة التي تعامل بها النظام السوري مع شعبه». ويشير إلى أن «الجميع شاهد ما حدث في سورية، أعداد كبيرة من القتلى واستخدام للبراميل المتفجرة، وهذه أعمال لا يمكن الدفاع عنها»، مستدركاً «إن الموقف الأردني يتأثر بالواقع والمواقف الدولية تجاه هذه القضية». ويضيف «مضى حوالي 10 سنوات على الأحداث في سورية، والنظام ما زال قائماً، رغم أنه لا يسيطر على كل الأراضي السورية».

ويقول الخصاونة: «قد يكون هناك اختلاف حول العوامل التي ساهمت باستمرار النظام، وهنا يمكن الحديث عن روسيا وإيران وحزب الله، بالإضافة إلى المعادلات الإقليمية المختلفة، لكن النتيجة هي أن النظام باقٍ وموجود وتجاوز المراحل الصعبة، والآتي ليس أصعب مما سبق». ويرى أن حديث العاهل الأردني حول سورية عقلاني وواقعي، فالنظام مستمر ليس لأنه محبوب، بل لكونه استطاع تجاوز التحديات الصعبة.

ويتطرق إلى الوضع الاقتصادي بالقول إن تحسّنه مرتبط بشكل ما بالانفتاح على سورية وتركيا ولبنان، والقناة البرية لذلك هي سورية، لافتاً إلى أن الإجراءات الحكومية الأخيرة المرتبطة بمعبر جابر (نصيب) متعلقة بهذه الأبعاد الاقتصادية والسياسية. ويبدي اعتقاده بأنه رغم عدم صدور تصريح رسمي، فإن الأردن حصل على استثناء من تطبيق «قانون قيصر» (قانون العقوبات الأميركي المفروض على النظام السوري)، كاشفاً أن الملك أجرى محادثات مع الإدارة الأميركية ومجلس النواب والشيوخ والعديد من المسؤولين.

بدوره يقول الرئيس السابق للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأردني، نضال الطعاني، في حديث لـ«العربي الجديد»: إن التغيرات السياسية التي طرأت على المنطقة، أدت إلى إعادة النظر بالعلاقة السورية الأردنية، مضيفاً أن الأردن يسعى في علاقاته مع دول الجوار إلى أن تكون سورية بلدا أمنا ومستقرا. ويعتبر أن المنطقة غير المستقرة سياسياً ستكون غير مستقرة اقتصادياً، وبالتالي حتى تعود المنطقة إلى طبيعتها فلا بد من الاستقرار السياسي والاقتصادي، وهذا مرتبط أيضاً بسورية، ويعود بالنفع على الأردن الذي يعاني اقتصادياً. ويرأي الطعاني إن «قانون قيصر» أضرّ بالأردن كثيراً، لأن سورية هي بوابة الأردن الاقتصادية، في المقابل يشكّل الأردن البوابة الاقتصادية والسياسية لسورية إلى المجتمع الدولي.

الحدث

استهداف سفينة إسرائيلية في المحيط الهندي

أعلنت شركة الشحن الإسرائيلية «زودياك ماريتيم»، أمس الجمعة، مقتل اثنين من طاقم سفينة استهُدفت في المحيط الهندي، عندما كانت في طريقها من تنزانيا إلى الإمارات. وذكرت الشركة المملوكة لرجل الأعمال الإسرائيلي إيال عوفير، في تغريدة على «تويتر»: «بحزن عميق، علمنا أن الحادث الذي وقع على متن سفينة ميرسر ستريت، أول من أمس الخميس، أدى إلى مقتل اثنين من أفراد الطاقم على متن السفينة وهما: مواطن روماني وآخر بريطاني». وأضافت: «لسنا على علم بأي ضرر لحق بأفراد آخرين، يظل شاغلنا الأساسي هو سلامة ورفاهية كل من على متن السفينة». وتابعت: «ما زالت تفاصيل الحادث جارية، وإن التحقيق جارٍ في الحادث». وذكرت أن الناقلة «سفينة مملوكة لبابانيين»

واستهدف الهجوم الذي وقع مساء الخميس الناقلة «ميرسر ستريت»، التي ترفع علم ليبيريا قبالة شمال شرقي جزيرة مصيرة العمانية، ولكنها لم تذكر أية تفاصيل أخرى. ولم يصدر عن سلطنة عُمان تعليق، ولم يرد الأسطول الخامس للبحرية الأميركية، الذي يقوم بدوريات في الخليج، على طلب للتعليق.

ويأتي الحادث وسط تصاعد التوترات بشأن الاتفاق النووي مع إيران، وتعثّر المفاوضات بشأن إعادة الاتفاق في فيينا، منذ أن قرر الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب انسحاب بلاده من الاتفاق عام 2018، وكانت هناك سلسلة من الهجمات على السفن في المنطقة.

وسبق أن ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» مطلع الشهر الحالي، أن البحرية الأميركية توفر الحماية للسفن الإسرائيلية في مياه الخليج والمناطق المجاورة. وكشفت أن زيادة الهجمات التي تتعرض لها السفن الإسرائيلية في أعالي البحار، وتحديداً بعد هجمات مارس/آذار وإبريل/نيسان الماضيين، دفعت بقطع من البحرية الأميركية جزيرة مصيرة العمانية، ولكنها لم تذكر أية تفاصيل أخرى. ولم يصدر عن سلطنة عُمان تعليق، ولم يرد الأسطول الخامس للبحرية الأميركية، الذي يقوم بدوريات في الخليج، على طلب للتعليق.

ويأتي الحادث وسط تصاعد التوترات بشأن الاتفاق النووي مع إيران، وتعثّر المفاوضات بشأن إعادة الاتفاق في فيينا، منذ أن قرر الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب انسحاب بلاده من الاتفاق عام 2018، وكانت هناك سلسلة من الهجمات على السفن في المنطقة.

وسبق أن ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» مطلع الشهر الحالي، أن البحرية الأميركية توفر الحماية للسفن الإسرائيلية في مياه الخليج والمناطق المجاورة. وكشفت أن زيادة الهجمات التي تتعرض لها السفن الإسرائيلية في أعالي البحار، وتحديداً بعد هجمات مارس/آذار وإبريل/نيسان الماضيين، دفعت بقطع من البحرية الأميركية لمرافقة السفن التي لها علاقة بإسرائيل خلال إبحارها في مياه الخليج. ونقلت الصحيفة عن مسؤولين في المخابرات الأميركية والإسرائيلية أن الولايات المتحدة أصدرت تحذيرات بشأن نية إيرانية لمهاجمة سفن إسرائيلية، وذكرت الصحيفة ذاتها أن آخر تحذير من هجوم إيراني محتمل صدر عن أجهزة المخابرات الأميركية في الأول من يونيو/حزيران الماضي.

يذكر أن الأشهر الماضية شهدت العديد من الحوادث المشابهة، التي قالت وسائل إعلام إسرائيلية إنها تأتي في سياق الصراع الإسرائيلي ـ الإيراني. ومن هذه الهجمات تعرّض سفينة تجارية إسرائيلية لهجوم مجهول المصدر في المحيط الهندي في 3 يوليو الحالي. وذكر موقع «والا» الإخباري الإسرائيلي نقلاً عن مسؤول إسرائيلي أن السفينة مملوكة لرجل أعمال إسرائيلي، وأفادت قناة «كان» الإسرائيلية الرسمية بأن وقت متأخر من ليلة الخميس شمال شرقي جزيرة مصيرة العمانية، ولكنها لم تذكر أية تفاصيل أخرى. ولم يصدر عن سلطنة عُمان تعليق، ولم يرد الأسطول الخامس للبحرية الأميركية، الذي يقوم بدوريات في الخليج، على طلب للتعليق.

تعرّضت السفن الإسرائيلية لهجمات عدة في العام الحالي (فرانس برس)

ويأتي الحادث وسط تصاعد التوترات بشأن الاتفاق النووي مع إيران، وتعثّر المفاوضات بشأن إعادة الاتفاق في فيينا، منذ أن قرر الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب انسحاب بلاده من الاتفاق عام 2018، وكانت هناك سلسلة من الهجمات على السفن في المنطقة.

وسبق أن ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» مطلع الشهر الحالي، أن البحرية الأميركية توفر الحماية للسفن الإسرائيلية في مياه الخليج والمناطق المجاورة. وكشفت أن زيادة الهجمات التي تتعرض لها السفن الإسرائيلية في أعالي البحار، وتحديداً بعد هجمات مارس/آذار وإبريل/نيسان الماضيين، دفعت بقطع من البحرية الأميركية لمرافقة السفن التي لها علاقة بإسرائيل خلال إبحارها في مياه الخليج. ونقلت الصحيفة عن مسؤولين في المخابرات الأميركية والإسرائيلية أن الولايات المتحدة أصدرت تحذيرات بشأن نية إيرانية لمهاجمة سفن إسرائيلية، وذكرت الصحيفة ذاتها أن آخر تحذير من هجوم إيراني محتمل صدر عن أجهزة المخابرات الأميركية في الأول من يونيو/حزيران الماضي.

يذكر أن الأشهر الماضية شهدت العديد من الحوادث المشابهة، التي قالت وسائل إعلام إسرائيلية إنها تأتي في سياق الصراع الإسرائيلي ـ الإيراني. ومن هذه الهجمات تعرّض سفينة تجارية إسرائيلية لهجوم مجهول المصدر في المحيط الهندي في 3 يوليو الحالي. وذكر موقع «والا» الإخباري الإسرائيلي نقلاً عن مسؤول إسرائيلي أن السفينة مملوكة لرجل أعمال إسرائيلي، وأفادت قناة «كان» الإسرائيلية الرسمية بأن تقييما أمنيا يتحدث عن وقوف إيران وراء الهجوم، والذي كان عبارة عن انفجار طاول السفينة.

وفي فبراير/شباط الماضي، اتهمت إسرائيل إيران باستهداف سفينة مملوكة لرجل أعمال إسرائيلي، تحمل اسم «إم في هيليوس راي» في المحيط الهندي، ما أدى إلى حدوث انفجار فيها، لكن طهران نفت مسؤوليتها عن الهجوم. وفي 12 مارس الماضي، نشرت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، تحقيقاً كشف أن إسرائيل استهدفت منذ عام 2019 ما لا يقل عن 12 سفينة متجهة إلى سورية تنقل في الغالب نفطاً إيرانياً وأسلحة.

وربما يصل العدد الحقيقي للسفن المستهدفة إلى أكثر من 20 سفينة، كما أكد مسؤول في وزارة النفط الإيرانية ومستشار لوزارة تاجر نفط لصحيفة «نيويورك تايمز» في مارس الماضي. وقال مسؤول أميركي واثنان من كبار المسؤولين الإسرائيليين إن معظم السفن الإيرانية المستهدفة كانت تنقل وقوداً إلى سورية بملايين الدولارات، فيما كانت انتشلت منها تحملان معدات، استخدم في تطوير الصواريخ وكانت في طريقها لحزب الله. وقال مسؤول إسرائيلي إن العمليات تستهدف بشكل عام محركات السفن أو مراوحها، وذكر مسؤولون أميركيون وإسرائيليون أن الهدف هو شلّ السفن وليس إغراقها. ويحذر مراقبون من أن توسع الصراع بين إسرائيل وإيران يهدد بحصول تصعيد في المنطقة، ويزيد من تعقيد جهود إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن لإقناع إيران بإعادة فرض قيود على برنامجها النووي مقابل تخفيف العقوبات.

(الأناضول، رويترز، أسوشييتد برس، فرانس برس)

تطرح الأزمة التي تمر بها تونس، بعد الإجراءات التي أعلنها الرئيس قيس سعيّد، تساؤلات عن إمكان صمود التجربة الديمقراطية بعد 10 سنوات على الثورة، أو أن الخلافات والأزمات ستؤدي لعودة الحكم الفردي وتخيير المواطنين بين الحرية ولقمة العيش

أسئلة الديمقراطية التونسية

هل تصمد التجربة أمام الأزمات السياسية والمعيشية؟

تونس ـ **وليد التليلي**

دفع تطورات الأيام الأخيرة في تونس، منذ إعلان الرئيس قيس سعيّد قراراته التي يراها كثيرون بمثابة انقلاب على الدستور، بتعليق عمل البرلمان وإقالة الحكومة ورئاسة النيابة العمومية، وما تلاها من إجراءات، إلى طرح تساؤلات حول قدرة التجربة الديمقراطية في تونس على الصمود بعد نحو عشر سنوات من الثورة التي أطاحت حكم الفرد الواحد. كما تثير جدلاً حول تقييم السنوات الماضية من عمر الثورة وما رافقها من إخفاقات اجتماعية ومكاسب سياسية، ليتساءل المراقبون هل أنتجت الديمقراطية التونسية طبلة العقد الماضي مقوّمات الحفاظ على نفسها؟ أم أن الفشل الاجتماعي والاقتصادي جعلها ضعيفة وهشة؟ وهل تتمسك المنظمات والهيئات والأحزاب التي ولدت من الثورة بثورتها؟ والأهم، هل تحوّل التونسي إلى مواطن ديمقراطي متشبث بقيمها لا يتنازل عنها، أم أن مطلبه الاجتماعي أهم؟

وما يثير المخاوف أيضاً عودة الحديث عن خيارات بين ثنائيات، بين الدولة القوية أم الحريات، وبين الديمقراطية أو التنمية، وكأنها لا تجتمع، خصوصاً مع فشل المنظومة الحاكمة في مواجهة مشاكل كبيرة عصفت بالبلاد ولا سيما الأزمة الصحية الأخيرة والتراجع الاقتصادي، فيما كان التونسيون يشاهدون الأحزاب تتصارع تحت قبة البرلمان.

وعن ذلك، يقول مدير مركز الدراسات الاستراتيجية حول المغرب العربي، عدنان منصر، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «ما حققه التونسيون طيلة السنوات العشر الأخيرة يجعل الناس في كل الحالات تتمتع بدرجة من اليقظة التي تجعلها منتبهة لأي تجاوزات تمس بالديمقراطية كخيار وكحريات عامة»، معتبراً أنه «ثبت من التجربة أن المطلب الاجتماعي أهم من المطلب الديمقراطي، وهو ما يجعلنا منتبهين إلى أن من مارسوا الديمقراطية في غياب الغاية منها وهي خدمة الناس بطريقة ديمقراطية والحفاظ على المكتسبات الديمقراطية، وليس الاهتمام فقط بصندوق الانتخاب، وتبين التجربة أنه عند العبث بالمطلب الاجتماعي تصبح الديمقراطية ثانوية، وتتضح الممارسة الشكلية للديمقراطية».

ويشرح أن «الديمقراطية هي نظام تداول الحكم في منظومة كاملة من التقنيات والعناصر المكملة لبعضها بعضاً، والجانب الاجتماعي وحسن إدارة الشأن العام هي الأهداف الحقيقية للديمقراطية»، معتبراً أن «عبارة ديمقراطية تحتاج تنسيباً لأنه لم يكن اتفاق واسع على أنها كانت ديمقراطية، فهناك كثيرون كانوا يعتبرونها ديمقراطية شكلية أو ديمقراطية فاسدة».

ويرى منصر أن المؤسسات المنتجة للديمقراطية ليست وحدها قادرة على حماية الديمقراطية، ويجب أن يكون هناك قبول بالطريقة التي تُمارس بها الديمقراطية، فالناس يبحثون عن إدارة الشأن العام بالديمقراطية وليس الديمقراطية في حد ذاتها».

من جهته، يعتبر وزير الثقافة الأسبق، مدير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في تونس، مهدي مبروك، في حديث مع «العربي الجديد»، أن ترسيخ الديمقراطية يحتاج إلى سائقين، سائق الحريات بالمعنى الليبرالي والديمقراطي، والسائق الاجتماعية بمعنى الرخاء ومقاومة البطالة، مشيراً إلى أن «الارتباك والتعثر الحالي كان متوقعاً، إذ يمكن أن تحصل انتكاسة واهتزازات اجتماعية، ويبقى الإيمان بالحريات راسخاً، ولكن يبدو أن ما اعتقدنا أنه راسخ لم يعد يقيناً». ويتابع: «استفقنا من الوهم وما سميناه السماء الواسعة من الديمقراطية والحريات والاحتكام إلى الدولة المدنية، وشعار لا خوف بعد اليوم، فكل هذا لم يعد يقيناً، وهناك حالة من الخوف يؤمل تبديدها لكي نطمئن»، مضيفاً أن هذا انعكس على الأولويات لدى فئات عدة، وسُجلت تقاطعات بين طروحات شعبوية ومن اليسار الراديكالي والطروحات التي لا تؤمن بالدولة وتمجد العسكر، وهي خليط من تدمير الإيمان بجدوى الديمقراطية، بل حتى قلب الأولويات، لافتاً إلى أنه حتى الدعوة للحوار أصبحت منبوذة عند بعض النخب، وهناك جبهة واسعة لا تؤمن بحق الاختلاف وبدولة القانون والمؤسسات. ويلفت مبروك إلى أن «هذه المؤشرات الأولية تدفعنا إلى التوجس، وتجعلنا في حيرة، لكن ما يخفف من وطأة هذه التخوفات أن هناك أصواتاً من المجتمع المدني ومن منظمات وطنية بدأت تطرح هذه التخوفات، كذلك فإن مواقف رئيس الجمهورية خلقت نوعاً من التباين، حتى داخل اليسار الراديكالي، فاليسار لن يذهب كتلة واحدة لمساندة الرئيس، وعبّر عن توجس من حكومة الشخص الواحد، وهي مخاوف واختلافات مهمة كي لا يبدو أن المستفيد الوحيد من الديمقراطية هي حركة «النهضة»، وأن ينتصر للديمقراطية خصوم الحرية أيضاً فهذا مهم».

لكن مدير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في تونس يرى أيضاً أن «الديمقراطية لم تتغلغل بالقدر الكافي لدى التونسيين، فقد سُجلت انتكاسات حتى عند بعض المثقفين، فالشعوب لا تترسخ فيها الديمقراطية إلا بعد عدة عقود، والتجربة بيّنت أن التعثر ممكن، معرباً عن الخشية من عودة طرح ثنائيات غريبة، مثل الدولة القوية أو الحريات، والديمقراطية أو التنمية، والدولة أو الديمقراطية، وكأنها لا تجتمع، وهو ما يؤكد أننا لا نزال بعيدين عن الديمقراطية، والأطروحات الشعبوية التي تزدهر الآن ستكون على حساب الإيمان بالديمقراطية وترسيخها». وعما يمكن أن ينقذ الديمقراطية، يشير مبروك إلى أهمية ضغط المجتمع المدني، وتوسيع الاستشارات المحيطة بالرئيس لتنبيهه إلى المخاطر، وإضافة إلى جبل الشباب الذي تطمح الحرية وعدم تنازله عن أهدافه، مبيناً أن هناك الآن تقاطعات بين مناطق رمادية وتقاطعات بين المحلي والدولي ومسارات شخص الرئيس ومع أهمية الأحداث الأخيرة التي مرت بها تونس وجاءت نتيجة تفاقم أزمة سياسية وكذلك نتيجة أزمة اقتصادية خانقة، يرى مراقبون أن هذه المرحلة الفارقة سينتج عنها مسار مهم. وفي هذا السياق، يرى رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان، عبد الباسط بلحسن، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «هذه المرحلة فارقة، فإما تتعمق الأزمة وإما نجد الطريق للخلاص، وهذا ممكن بشروط، أولها الابتعاد عن إغراءات الحكم الفردي، لأن المشاكل الموجودة اليوم تتطلب جهداً جماعياً، ثم نقوم بالمحاسبة وكشف كل الجرائم التي اقتُرفت في حق الشعب التونسي، ومكاشفة ومحاسبة حقيقية، وأن نعود إلى مبدأ الحوكمة الجيدة من خلال حكومة تقوم على الكفاءة وشخصيات لها قيم ومبادئ ودراية بالشأن العام، وألا ننسى مرة أخرى أصحاب الشأن وهم التونسيون الذين ثاروا مرات كثيرة للتعبير عن غضبهم». ويشدد على ضرورة «وضع اهتمامات المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنقل والتعليم، كأولوية، وكل هذا بوصلتنا للمرحلة المقبلة، وهذا سيقودنا إلى إنهاء الأزمة والذهاب إلى الحلول الحقيقية بدل الذهاب إلى تنويعات جديدة على أزمة قديمة»، مضيفاً «ينبغي على جميع الأطراف الوطنية التي تتحلى بالقيم ولم تتلطخ أيديها بالفساد أو استعمال للنفوذ، أن تتعاون».

ويرى بلحسن أن «السلطة التي حكمت البلاد خلال السنوات الماضية تسببت في انتكاسة معيشية للتونسيين نتيجة حصر اهتماماتها في مصالح سياسوية حزبية ضيقة بحتة، وإهمال الشأن الأساسي الذي من أجله يُنتخب السياسيون وهو خدمة المواطنين»، موضحاً أن «همهم كان سياسياً بحتاً، أي الاهتمام بالمناصب والمصالح، وأصبح نظامنا الديمقراطي هو نظام انتخابات تليها انتخابات، في حين أن القضايا الحقيقية للانتقال الديمقراطي هي الاستجابة للإصلاحات الكبرى وكرامة عيش الناس، وحوكمة الشأن العام والاهتمام بقضايا الفقر والتهميش، وإضفاء قيم على السلوكات السياسية، وكل ذلك تم تجاهله فحادت البوصلة عن المسار وأصبحنا في ظل منظومة أزمة تنتج أزمة، وأصبح هناك نوع من العبث بالمجتمع وهو ما كشفته أزمة كورونا بوضوح».

ويؤكد بلحسن أن إنقاذ المسار الديمقراطي في تونس لا يزال ممكناً بعودة المؤسسات وحوكمة الحياة السياسية والحكم في البلاد وإصلاح ما أفسد في المرحلة الماضية والقيام بالإصلاحات الكبرى الضرورية، معتبراً أن «وضع مصالح المواطنين ومطالب التونسيين في قلب عملية الإصلاح يمكن أن ينقذ مسار الديمقراطية التونسية الناشئة».

ويؤكد أن «التونسي يحلم بالديمقراطية وهناك رغبة حقيقية في ديمقراطية تقوم على كرامة الإنسان والحق في الحياة وعلى مؤسسات يمكن أن تضمن العدالة وحسن سير المؤسسات، وضمان العدالة»، لكنه يعتبر أن «المسار الديمقراطي في البلاد لا يزال طويلاً، وإدماج الديمقراطية داخل عقلية المواطن بشكل نهائي يتطلب مسألتين أساسيتين لم تتحققا بعد، الأولى هي استكمال البناء الديمقراطي أي القوانين وحقوق الإنسان والمحكمة الدستورية وبقية المؤسسات وكل الضمانات التي نلجأ إليها في حال الخلاف، وثانياً تعميم الثقافة الديمقراطية في العائلة والمدرسة ووسائل الإعلام والمجتمع المدني، وهذا يمكن أن يصل بنا إلى مواطن ديمقراطي». ويتابع: «يمكن أن نسرّع هذا المسار حتى لا يتواصل لسنوات طويلة، وبثقافة تطبيق القانون على الجميع وبالمساواة سنسرع في الثقافة الديمقراطية التي هي ليست شعارات ونذوات وحملات موسمية».

مخاوف من تخيير التونسيين بين الديمقراطية والأمنية (فتحي بلعيد/فرانس برس)

> الدعوة إلى الحوار أصبحت منبوذة عند بعض النخب

> مهدي مبروك: الديمقراطية لم تتغلغل بما يكفي لدى التونسيين

خاص

الملف الليبي وسد النهضة

انزعاج متبادل بين مصر والجزائر

تمر العلاقات المصرية الجزائرية بأزمة مكتومة على خلفية مواقف القاهرة في الملف الليبي، وتقارب الجزائر وأديس أبابا

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية خاصة عن أزمة مكتومة تمر بها العلاقات المصرية الجزائرية. وقالت المصادر، لـ«العربي الجديد»، إن اتصالات رفيعة المستوى جرت أخيراً بين مسؤولين من البلدين، أبدت خلالها القاهرة انزعاجها من تطور العلاقات الجزائرية مع إثيوبيا، في وقت تدرك فيه الجزائر جيداً مساعي أديس أبابا لتوظيف أطراف عربية في أزمتها مع القاهرة بشأن سد النهضة، الذي يمثل تهديداً حقيقياً للأمن المائي المصري.

وأوضحت المصادر أنه في المقابل، أبدى الجانب الجزائري استياءه من التحركات المصرية الخاصة بملف الأوضاع في ليبيا، بمعزل عن الجزائر، التي تعد واحدة من القوى صاحبة النفوذ في المشهد الليبي، لاعتبارات الجوار، إذ ترتبط بحدود برية كبيرة مع ليبيا، فضلاً عن تأثرها بتحركات اللواء المتقاعد خليفة حفتر في شرق ليبيا، بدعم مصري.

وقالت المصادر إنّ القاهرة رصدت تحركات جزائرية، لا يمكن فهمها إلا في إطار إحراج القاهرة في ملف سد النهضة، من خلال دعم أديس أبابا من جانب طرف عربي أفريقي قوي، مشيرة في الوقت نفسه إلى رغبة إثيوبيا في البحث عن قوة عربية لها ثقلها داخل الاتحاد الأفريقي لمد علاقات التعاون معها، وانتزاع موقف داعم لها، وهو ما تلاقى مع رغبة جزائرية في توجيه رسائل غاضبة للقاهرة بشأن الملف الليبي. ويأتي حديث المصادر بعدما أبرزت محادثات بين إثيوبيا والجزائر أخيراً الإرادة المشتركة لرفع التعاون الثنائي في شتى المجالات إلى مستوى العلاقات السياسية المتميزة، مع تكريس البعد الاستراتيجي للشراكة من خلال مبادرات للتعاون.

وأشارت المصادر إلى أن الاتصالات الأخيرة التي جرت بين المسؤولين المصريين والجزائريين، تضمنت توضيحات مصرية بشأن تحركات القاهرة خلال الفترة الأخيرة في الملف الليبي. وكشفت المصادر أنّ هذه الاتصالات شهدت عرضاً مصرياً بتعاون واسع في ملف ليبيا، وتشكيل لجنة عليا مشتركة بين البلدين، تكون مختصة بالتعاون في كافة المجالات بينهما والتي تمثل اهتماماً مشتركاً.

وأكدت المصادر أن الجانب الجزائري أبدى استعداده لدراسة المقترح المصري، قبل الشروع في اتخاذ أي خطوات بشأنه، في ظل ارتباطه في المقابل بعلاقات قديمة مع إثيوبيا.

وقالت المصادر إنّ «القاهرة لمست حرصاً، ربما يكون مبالغاً فيه، بشأن علاقات الجزائر بإثيوبيا، على حساب المصالح المصرية، على الرغم من العرض المصري»، كاشفة أنّ «هناك استعداداً مصرياً خلال الفترة المقبلة، لشراكة أوسع بين مصر وليبيا والجزائر وأطراف إقليمية أخرى».

ويأتي هذا في الوقت الذي نقل فيه وزير الشؤون الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة، الخميس الماضي، خلال زيارة له إلى إثيوبيا، رسالة من الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون إلى رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، تم التأكيد فيها على مسألة التزام البلدين بالشراكة الاستراتيجية وتطلعهما المشترك إلى ترقية السلم والاستقرار في مختلف مناطق القارة الأفريقية، علاوة على التضامن والتعاون بين الهيئات الأفريقية والعربية. كما التقى لعمامرة بنائب رئيس الوزراء الإثيوبي، وزير الخارجية ديمبكي ميكونان، واستعرض معه مجالات التعاون الثنائي، وعلى رأسها المجالات الاقتصادية والتجارية، وتبادلا وجهات النظر حول المسائل ذات الاهتمام المشترك على المستوى القاري والدولي.

كما تم الاتفاق خلال الاجتماع بين الوزيرين الجزائري والإثيوبي على البدء في التحضيرات لعقد الدورة الخامسة للجنة المشتركة الإثيوبية الجزائرية وتسريع وتيرة إنجاز مشروع اتفاق قيد الدراسة حول الخدمات الجوية والذي سيسمح بافتتاح خط جوي مباشر للشركة الوطنية الإثيوبية للطيران يربط عاصمتي البلدين.

وخلال اللقاء الذي تطرق إلى أزمة سد النهضة، أكد الوزيران التوافق بخصوص القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، لا سيما جهود إسكات صوت السلاح في جميع بؤر التوتر عبر القارة وأهمية الاتحاد الأفريقي، وأفاق تعميق الشراكة بين أفريقيا والعالم العربي.

يذكر أنّ وزير الخارجية المصري سامح شكري كان قد أجرى اتصالاً هاتفياً مع نظيره الجزائري رمطان لعمامرة، في 10 يوليو/ تموز الحالي، إذ قدّم له التهنئة بمناسبة توليه مهام منصبه. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية أحمد حافظ، في حينه، إنّ «شكري أعرب عن تطلعه لاستمرار وتيرة التنسيق والتشاور بين البلدين، والدفع قدماً بالعلاقات الثنائية في مختلف أطرها، بما يخدم مصالح البلدين ويلبي تطلعات شعبيهما». وأضاف أنّ «الوزيرين تطرقا إلى المستجدات على الساحة الليبية، وكذا تطورات قضية سد النهضة، إضافة إلى تبادل وجهات النظر إزاء الأوضاع الإقليمية، وضرورة تكاتف الجهود نحو تغليب الحلول السلمية للقضايا العربية على نحو يحفظ وحدة الدول العربية واستقلال أراضيها، ويناى بها عن أي تجاذبات لا تراعي مصالحها وحقوق شعوبها في الاستقرار والنماء». وكان الملف الليبي ساهم في توتر العلاقات بين الجزائر ومصر.

> القاهرة رصدت تحركات جزائرية تحرجها بملف سد النهضة

> عرض مصري للجزائر بشأن تعاون واسع في الملف الليبي

السيسي وتبون خلال مشاركتهما في مؤتمر برلين الأول حول ليبيا (وود انجرسن/فرانس برس)

شرق غرب

عون مستعد للإدلاء بإفادته في انفجار بيروت

أبدى رئيس الجمهورية اللبناني ميشال عون (الصورة)، أمس الجمعة، استعداده للإدلاء بإفادته في انفجار مرفأ بيروت، في حال قرّر المحقق العدلي القاضي طارق البيطار الاستماع إليه. وقال بيان صادر عن الرئاسة اللبنانية إن «الرئيس عون أشار خلال لقائه (أمس) النائب العام لدى محكمة التمييز القاضي غسان عويدات إلى ضرورة إحقاق العدالة كاملة في جريمة انفجار مرفأ بيروت»، مشدداً على أن «لا أحد فوق العدالة مهما علا شأنه».

(العربي الجديد)

السودان: 20 قتيلاً في اشتباكات قبلية

قتل 20 شخصاً على الأقل وأصيب عشرات آخرون في اشتباكات قبلية في ولاية كردفان في السودان، بحسب ما قال شهود لوكالة «فرانس برس» أمس الجمعة. واندلعت الاشتباكات مساء الخميس بين أفراد من قبيلتي المسيارية وحمر بالقرب من بلدة النهود غربي كردفان. وقال شاهد يدعى حمدان محمد «رأيت 20 جثة وجرحى ينقلون إلى المستشفى واستمر التوتر حتى صباح (أمس) الجمعة». ولفت شاهد آخر، يدعى أحمد آدم، إلى أن العنف اندلع «بسبب نزاع حول قطعة أرض زراعية».

(فرانس برس)

ماس: إيران تؤخر استئناف المفاوضات النووية

أعلن وزير الخارجية الألماني هايكو ماس (الصورة)، أمس الجمعة، أن إيران «تؤخر» استئناف المحادثات مع القوى العظمى الهادفة لإنقاذ الاتفاق النووي. وقال ماس في مقابلة مع مجلة «دير شبيغل» الألمانية: «لأحظ بانزعاج متزايد أن إيران تؤخر استئناف المفاوضات النووية في فيينا، مع ابتعادها في الوقت ذاته أكثر فأكثر عن عناصر الاتفاق الأساسية». وشدد على أن خيار إحياء الاتفاق «لن يكون متاحاً إلى الأبد».

(فرانس برس)

أميركا تعلق بيع أسلحة لنيجيريا

قالت ثلاثة مصادر مطلعة لوكالة «رويترز» إن المشرعين الأميركيين علقوا اقتراحاً لبيع أسلحة بقيمة نحو مليار دولار لنيجيريا بسبب مخاوف من انتهاكات حكومية محتملة لحقوق الإنسان. وقالت المصادر التي طلبت عدم نشر أسمائها إن اقتراح بيع 12 طائرة هليكوبتر هجومية من طراز «آيه آتش-1 كوبرا» ومعدات مرتبطة بها بقيمة 875 مليون دولار تم تأجيله من قبل لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ ولجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب.

(رويترز)

تدريبات روسية أوزبكية على حدود أفغانستان

بدأت روسيا أمس الجمعة تدريبات عسكرية مشتركة مع أوزبكستان بالقرب من الحدود مع أفغانستان، قبل مناورات مماثلة مخطط لها في طاجكستان الأسبوع المقبل. وتجرى التدريبات التي تشارك فيها وحدات روسية لحفظ السلام وقوات خاصة في باحة تبرمز للتدريب في أقصى جنوب أوزبكستان، ومن المقرر أن تستمر حتى 10 أغسطس/ آب المقبل.

(فرانس برس)

إضاءة

تعزيز القوات الإسرائيلية على حدود سيناء: التوقيت والرسالة

سيناء ـ **محمود خليل**

رصد شهود عيان ومصادر قبلية مصرية في الآونة الأخيرة، تعزيز انتشار قوات الجيش الإسرائيلي على طول الحدود بين الأراضي الفلسطينية المحتلة ومناطق شمال سيناء ووسطها، من خلال نشر كتائب مدرعات، وطيران استطلاع وطيران حربي على مدار الساعة، بالإضافة إلى تعزيز نقاط المراقبة عبر مدّها بالمزيد من الأجهزة الحديثة، التي من شأنها رصد المنطقة الحدودية كيلومترات عدة داخل الأراضي المصرية. وهذا ما ظهر جلياً في قدرة جيش الاحتلال على كشف عشرات عمليات تهريب المخدرات عبر الحدود من سيناء للأراضي المحتلة منذ بداية العام الحالي، على الرغم من قدرة المهربين على تجاوز نقاط المراقبة المصرية، ووُجّهت الاتهامات لعناصر من الجيش المصري بالتواطؤ مع المهربين، بمقابل مادي أو بالاعتماد على طبيعة العلاقة التي باتت تربط الجيش باتجاه قبائل سيناء، الذي يساعده في الحرب ضد تنظيم «ولاية سيناء» الموالي لتنظيم «داعش».

وفي تفاصيل الوضع الميداني، أفادت مصادر قبلية من سكان المنطقة الحدودية لـ«العربي الجديد»، بأن هناك نشاطاً عسكرياً ملحوظاً للقوات الإسرائيلية على طول الشريط الحدودي بين سيناء والأراضي الفلسطينية المحتلة، من خلال عدة وسائل، أهمها نشر قوات عسكرية خاصة، تتم مشاهدتها على الحدود بشكل دائم، بالإضافة إلى تركيب أجهزة مراقبة حديثة، ومناطيد مراقبة، وطائرات مسيّرة، وأجهزة استشعار. هذا الأمر انعكس إيجابياً عبر الإضرار بعمليات تهريب المخدرات والمهاجرين من سيناء للأراضي المحتلة، الواقعة في الجزء الشمالي من حدود فلسطين المحتلة مع مصر، فيما استشعل الكتيبة دبابات «ميركافا 4» مجهزة بأحدث القدرات والأنظمة التكنولوجية التي يقدمها جيش الاحتلال. كذلك نشر موقع «مفزاك دروسي» المقرب من جيش الاحتلال، قبل أيام، مشاهد ليلية قال إنها لقوات خاصة متخصصة في القيادة على الطرق الوعرة في ظروف صعبة، ينفذ أفرادها في هذه الأيام أنشطة عملياتية في المنطقة الحدودية مع مصر. ونشر أول من أمس، الخميس، خبر مفاده أنه «كجزء من تصاعد عمليات تهريب المخدرات، تم اليوم نقل قوات خاصة وآليات عسكرية إلى نيتسانا، وسيستمر تعزيز القوات بهدف إحباط عمليات التهريب عند الحدود المصرية». وسبق أن كشفت «العربي الجديد»، في إبريل/ نيسان الماضي، عن تصاعد عمليات تهريب المخدرات، مع نمو عمليات التهريب من مناطق وسط سيناء، التابعة لمحافظة شمال سيناء، باتجاه مناطق الاحتلال الإسرائيلي، وذلك من خلال مجموعات بدوية تعمل على تهريب المخدرات والأموال والمتسللين الراغبين في العمل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

> وُجّهت الاتهامات للجيش المصري بالتواطؤ مع المهربين

اهتمام بـ«داعش»

وحول هذه التطورات، يكشف باحث في سيناء لـ«العربي الجديد»، أن الانتشار الإسرائيلي على حدود سيناء، بشكل جديد ومعزّز بقوة عسكرية كبيرة وقدرات تكنولوجية أعلى، يضع علامات استفهام كبيرة، في ظل انتشار الجيش المصري على الجهة المقابلة من الحدود. ويعتبر أنه إذا كان هذا الاستنفار العسكري مرده السعي لوقف عمليات تهريب المخدرات، ففي ذلك إشارة إلى ضعف أداء الجيش المصري في ملاحقة المهربين، لأن بياناته تخلو من الحديث عن الإمساك بالمهربين من سيناء للأراضي المحتلة، في ظل التقارير المتكررة حول تواطؤ موظفين مع المهربين من خلال السماح بتمرير المخدرات عبر الحدود. ويرى أن وجود تنظيم «داعش» أثار اهتمام القيادة الأمنية الإسرائيلية، وسط مخاوف من إمكانية توجه التنظيم لتنفيذ هجمات ضد قوات جيش الاحتلال، في حال سمحت له الظروف السياسية الإقليمية بذلك.

جلدي مصري في برج مراقبة على الحدود بين مصر وفلسطين المحتلة (فرانس برس)

الحدث

خرق في الأزمة الليبية: فتح طريق مصراتة ـ سرت

استطاعت اللجنة العسكرية الليبية إحداث خرق على الأرض، عبر فتح الطريق الساحلي بين مصراتة وسرت، إلا أنها منعت مرور الارتال العسكرية عليه

طرابلس ـ **العربي الجديد**

تلقى قرار فتح الطريق الساحلي الرئيسي عبر خط المواجهة بين مصراتة وسرت، دعماً غير مسبوق من طرفي الحرب في ليبيا، إذ وصفه رئيس حكومة الوحدة عبد الحميد الدبيبة بأنه «خطوة جديدة في البناء والتوحيد»، فيما أكد اللواء المتقاعد خليفة حفتر تجاوب قيادته مع القرار. وأعلنت لجنة «5+5» العسكرية المشتركة، المدعومة من الأمم المتحدة، أمس الجمعة، أنها سمحت بإعادة فتح الطريق بين مصراتة وسرت، وهي خطوة تم التمهيد بها مراراً خلال الأشهر الماضية. ودعت اللجنة، التي تضم عسكريين من الحكومة الليبية وملبشيات حفتر، في بيان، عقب انتهاء اجتماعها السادس في مقرها الدائم ببسرت، كافة الدول لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بإخراج المرتزقة والمقاتلين الأجانب، وكذلك مخرجات مؤتمري برلين الأول والثاني. وطالبت بضرورة وجود مراقبين محليين في هذه المرحلة، موضحة أنه تم تكليف عدد من الضباط الليبيين بمراقبة ما جرى الاتفاق عليه، وكذلك إبلاغ البعثة الأممية في ليبيا بالإسراع في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بوجود المراقبين الدوليين على الأرض للمساهمة في دعم آلية المراقبة الليبية. وفيما حثّت اللجنة الحكومة على ضرورة الإسراع في تعيين وزير للدفاع، فقد أشارت إلى أن إعلان فتح الطريق الساحلي جاء تتويجاً لجهودها، عبر وضع خطط لصيانته وإزالة الألغام ومخلفات الحرب، وتجهيز البوابات وأماكن إقامة الأفراد، وأعضاء اللجان المختلفة، وغيرها من الأعمال. وأعلنت أن الطريق الساحلي يخضع لسيطرة لجنة الترتيبات الأمنية التابعة لها، مؤكدة أنها «ستتخذ كلّ الإجراءات الأمنية بحرفية، وحيادية تامة، لضمان سلامة وأمن المارة». وقررت حظر «حركة الأرتال العسكرية على الطريق الساحلي، من بوابة أبو قرين إلى بوابة الثلاثين غرب سرت». وحثت الهيئات والجهات الرسمية على التنسيق المسبق معها، عبر لجنة الترتيبات الأمنية، في ما يخص حركة الشخصيات والوفود الرسمية التي ستستخدم الطريق للتنقل.

وجاء الاتفاق على فتح الطريق قبل ساعات من انتهاء مهلة حددتها غرفة عمليات حماية وتأمين سرت والجفرة لإعادة فتحه. وكانت الغرفة أعلنت، الأربعاء الماضي، أن أمرها اللواء إبراهيم بيت المال، أخطر اللجنة باعتزامهم إعادة إقفال الطريق الساحلي من الجانب الغربي في حال عدم استكمال فتحه من الجانب الشرقي بنهاية يوليو/تموز الحالي. وبعد بدء فتح الطريق الساحلي المغلق منذ سيطرة حفتر على مدينة سرت في يناير/ كانون الثاني 2020 من أهم بنود الاتفاق العسكري الموقع بين أعضاء لجنة «5 + 5» في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وكان الدبيبة أعلن، منتصف يونيو/حزيران الماضي، فتح الطريق الساحلي رسمياً، فيما نشر مكتب الحكومة الإعلامي صوراً تظهر مشاركته في إزالة السواتر الترابية على الطريق الرابط بين سرت ومصراتة، لكن رئيس الوفد الممثل لقيادة مليشيات حفتر في اللجنة خيري التميمي أبدى وقتها، اعتراضه على الخطوة، قائلاً إن «ما يُتداول بشأن فتح الطريق الساحلي غير صحيح». إلا أن هذا الأمر تغير أمس، مع ترحيب الدبيبة وحفتر بحصول هذا الأمر. ووصف الدبيبة، في بيان نشرته منصة «حكومتنا» التابعة لحكومة الوحدة، هذا الأمر بأنه «خطوة جديدة في البناء والتوحيد». وعبّر عن «شكره وامتنانه للجنة العسكرية والبعثة الأممية في ليبيا على جهودهما من أجل إنجاز فتح الطريق الساحلي»، مؤكداً «عزم حكومته على معالجة كل الملفات التي تتصل بحياة المواطن وفي كل المجالات».

كذلك رحّب حفتر بإعلان فتح الطريق الساحلي، وأكد تجاوب قيادته «مع ما أفضت إليه مباحثات هذه اللجنة بشأن فتح الطريق الساحلي». وفي سياق تعليقه على إعلان اللجنة العسكرية المشتركة البدء بالإجراءات التحضيرية لإخراج المرتزقة والمقاتلين الأجانب من البلاد، زعم حفتر، في بيان، دعمه «مسار السلام العادل»، وأنه «الخيار الاستراتيجي لمعالجة القضايا العالقة». وفي تجاهل كامل للمرتزقة الأفارقة وعناصر «فاغنر» الروس الذين استقدمهم إلى ليبيا للقتال في صفوف مليشياته، قال حفتر إن مسار السلام «لن يتحقق ما لم تغادر جميع القوات الأجنبية والمرتزقة الأراضي الليبية، مغادرة غير مشروطة، عاجلاً وليس آجلاً». وحمّل حفتر المجتمع الدولي مسؤولية دعم مسار السلام في البلاد، وطالبه بضرورة مضاعفة جهوده وضغوطه «إلى أقصى الحدود» لإخراج المرتزقة، وفيما كرّر عبارات رفض وجود القوات والمرتزقة الأجانب وأنه «لا سلام» بوجودهم في البلاد، فقد استدرك بالقول إنه «لا سلام إلا والسلاح بيد الدولة، وهو ما يجب أن تعيه اللجنة العسكرية (5+5) وتضعه في مقدمة أجندة مباحثاتها». وشدّد على تمسكه بما حققته مليشياته، التي يصفها بـ«القوات المسلحة»، من «مكاسب».

> تقرر حظر حركة الارتال العسكرية على الطريق الساحلي

تقرير

لم يعد تضييق الخناق على المعارضة في روسيا، ولا سيما قبل انتخابات الدوما في سبتمبر/أيلول المقبل، يقتصر على خصوم الكرملين، بل بات يطاول أيضاً المعارضة البرلمانية، ولا سيما الحزب الشيوعي، في مؤشر على تزايد التوجس من توجهات الناخبين

توجس من النتائج التي سيحققها الحزب الشيوعي في الانتخابات (Getty)

الانتخابات التشريعية الروسية

الحزب الشيوعي في مرمى نيران السلطة

موسكو ـ **رامي القليوبي**

مع بدء العد التنازلي لإجراء انتخابات مجلس الدوما (النواب) الروسي بين 17 و19 سبتمبر/أيلول المقبل، تواصل السلطات الروسية تضييق الخناق على الحزب الشيوعي الروسي، على الرغم من أنه أبدى دوماً ولاءً للكرملين، وكذلك على الرغم من ضعفه أمام حزب «روسيا الموحدة» الحاكم، الذي استعان في قائمته المرشحة للانتخابات بشخصيات ذات شعبية وثقل، في مقدمتها وزيرا الخارجية، سيرغي لافروف، والدفاع، سيرغي شويغو، بعد إبعاد رئيس الحزب، دميتري مدفيديف، عن ترؤس القائمة.

ومن مؤشرات تزايد الضغوط على عدد من مرشحي الحزب الشيوعي، استبعدت السلطات الانتخابية الروسية، المرشح الخاسر في الانتخابات الرئاسية في عام 2018، بافيل غرودينين، من القائمة الفيدرالية للحزب الشيوعي، بذريعة امتلاكه حصة في شركة لم يذكرها في إقراره المالي. كما استدعت الشرطة الروسية أخيراً، المرشح نيكولاي بونداريَنكو، لاتهامه بـ«نشر مواد متطرفة» عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما قد يفضي لاستبعاده كذلك من السباق الانتخابي.

وأول من أمس الخميس، أوقفت الشرطة الروسية 18 مشاركة في وقفة أمام مبنى ديوان الرئاسة الروسية، احتجاجاً على استبعاد غرودينين من الانتخابات. بدوره، صعّد زعيم الحزب الشيوعي، غينادي زيوغانوف، لهجته، طالباً صراحة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الاختيار بين «الاجتماعية» و«الفاشية». ولخص الانتقال إلى الفاشية في «تصفية المعارضة بالقوة»، وقانون رفع سن التقاعد (الذي وقّعه بوتين في أكتوبر/تشرين الأول 2018 وأثار احتجاجات واسعة)، وعجز السلطة عن التحكم في أسعار أبسط المواد الغذائية، وغيرها من المظاهر. وبذلك، لم يعد تضييق الخناق على المعارضة يقتصر على أشد خصوم الكرملين أمثال المعارض المعتقل، مؤسس «صندوق مكافحة الفساد»، أليكسي نافالني، بل بات يطاول المعارضة البرلمانية، في مؤشر على تزايد التوجس من النتائج التي قد تفضي إليها الانتخابات، واختلاف الحملة الانتخابية الحالية عن سابقاتها.

في السياق، أرجع المدير العام لمركز المعلومات السياسية في موسكو (شركة استشارات متخصصة في التحليل السياسي والعلاقات العامة)، أليكسي موخين، الحملة الحالية على الحزب الشيوعي إلى وجود عناصر في صفوفه تشكل حساسية لـ«روسيا الموحدة»، الذي يعاني تراجعاً في شعبيته منذ ثلاث سنوات. وقال موخين في حديث مع «العربي الجديد»: «صحيح أنّ الحزب الشيوعي موالٍ بشكل عام، ولكن صفوفه تتضمن عناصر تشكل حساسية لروسيا الموحدة، بمن فيهم غرودينين بسبب نقده غير البناء، والنائب فاليري راشكين الذي يغازل النافالنيين (في إشارة لأنصار نافالني). وصحيح أن زيوغانوف يبقى على تواصل دائم مع ديوان الرئاسة من جانب، ولكنه لم يعد يتحكم في أعمال أتباع حزبه، من جانب آخر».

وشرح موخين أسباب قلق «روسيا الموحدة» من منافسيه، قائلاً إن «الحزب الحاكم يعاني من صداع، منذ الإعلان عن الإصلاح القاضي بالرفع التدريجي لسن التقاعد في عام 2018»، في إشارة إلى تهاوٍ متواصل لنسبة تأييد الحزب، وفق استطلاعات الرأي منذ ذلك الحين.

وحول رؤيته لتشكيلة الأحزاب التي قد تصل إلى الدوما، رأى موخين أنّ «التشكيلة الرئيسية لن تتغيّر من جهة تأهل أحزاب روسيا الموحدة والشيوعي والليبرالي الديمقراطي، بينما حزب روسيا العادلة، قد لا يصل إلى البرلمان هذه المرة، وقد يحل محله حزب يابلوكو (تفاحة) الليبرالي أو حزب المتقاعدين من أجل العدالة الاجتماعية». ولكنه أوضح في الوقت نفسه أن «هناك مشكلة قد تحول دون تأهل يابلوكو، وهي طرحه تسوية قضية شبه جزيرة القرم، في موقف خارج عن الإجماع السائد في روسيا». وتضمن البرنامج الانتخابي لـ«يابلوكو» الذي تم الإعلان عنه مطلع يوليو/تموز الحالي، بنداً لافتاً، خاصاً بشبه جزيرة القرم التي ضمتها روسيا في عام 2014، داعياً إلى تنظيم مؤتمر دولي لـ«حل مشكلة القرم»، ومرجعاً ذلك إلى سعيه لأن تكون لروسيا «حدود معترف بها».

أما «روسيا الموحدة»، فيبدو أنه بات يراهن على لافروف (71 عاماً) وشويغو (66 عاماً)، اللذين يعتمد بوتين كثيراً عليهما في سياساته، لمواجهة تآكل شعبية الحزب. وبحسب صحيفة «كوميرسانت» الروسية، فإنّ شويغو ولافروف سيشاركان في 9 أغسطس/آب المقبل، في مراسم الافتتاح الرسمي لمقر الدعم المجتمعي لـ«روسيا الموحدة».

ولا يستبعد موخين احتمال انتقال لافروف أو شويغو إلى منصب برلماني رفيع بعد الانتخابات، قائلاً: «لمَ لا؟ يشاع أنّ كليهما يتمنيان منذ فترة طويلة إعفاءهما من منصبيهما الحاليين، وقد يشغل أي منهما منصباً مثل رئيس أو نائب رئيس البرلمان».

وبشأن التكهنات حول مصير الحزب الشيوعي، رأى المحلل السياسي، فيودور كراشينينيكوف، أنّ «خضوع قيادة الحزب الشيوعي، أدى إلى فقدان الأخير نفوذه، ولكن ذلك لا يمنع الكرملين من اعتباره تهديداً في ظروف الأزمة السياسية».

وفي مقال بعنوان «متى وكيف يُحظر الحزب الشيوعي الروسي؟»، نُشر في صحيفة «ريبابليك» الإلكترونية، يوم الأربعاء الماضي، قال كراشينينيكوف إنه «يبدو من الوهلة الأولى، أنّ الكرملين لن يجرؤ أبداً على حظر حزب ذي أيديولوجيا ونواة صلبة من الناخبين، ولا ينتمي للراديكاليين غير النظاميين الموالين للغرب، وغيرهم من الخونة». ومع ذلك، سخر كاتب المقال من أنه «يمكن تحميل الحزب المسؤولية حتى عن مصائب الحقبة السوفييتية مثل إعدام آخر قياصرة آل رومانوف، نيقولاي الثاني، في عام 1918، ورسم خريطة الاتحاد السوفييتي على طريقة أصبحت القرم تتبع عليها لأوكرانيا».

وأرجع كراشينينيكوف السبب الرئيسي لتضييق الخناق على الحزب الشيوعي إلى أنه «لم يعد يساعد السلطة في استيعاب وجذب أصوات الناخبين الغاضبين، بل بات ينافسها على تلك الأصوات التي تحتاج إليها». يذكر أن الحزب الشيوعي يعد في تشكيلة مجلس الدوما الحالي، ثاني أكبر كتلة برلمانية تضم 43 نائباً، متفوقاً على الحزب الليبرالي الديمقراطي (40 مقعداً) و«روسيا العادلة» (23 مقعداً)، بينما يسيطر «روسيا الموحدة» الحاكم على 335 من أصل 450 مقعداً.

عناصر في «الشيوعي» تشكل حساسية لـ«روسيا الموحدة»

يراهن الحزب الحاكم على لافروف وشويغو لوقف تآكل شعبيته

تراجع الحزب الحاكم

أظهر استطلاع لصندوق عموم روسيا لدراسة الرأي العام، أنّ نسبة تأييد «روسيا الموحدة» لم تعد تتجاوز 30 في المائة، ولكنه يتفوّق على الأحزاب الأخرى الممثلة في البرلمان، الشيوعي (14 في المائة)، والليبرالي الديمقراطي (10,6 في المائة)، و«روسيا العادلة» (7 في المائة).

إضاءة

ألمانيا: تعثّر لاشيت يهدد بسقوط «الديمقراطي المسيحي»

لم يُقنع المرشح لخلافة أنجيلا ميركل في منصب مستشار ألمانيا، أرمين لاشيت، الجمهور، في ظلّ تعامله السيئ مع الفيضانات الأخيرة

برلين ـ **شادي عاكوم**

يسود حال من التململ داخل «الاتحاد الديمقراطي المسيحي» الألماني، مع تراجع أرقامه في استطلاعات الرأي الأخيرة، ونيل حزب الخضر أكثر من 20 في المائة في بعض الاستطلاعات. ويعتبر العديد من المراقبين أن السبب في تراجع الاتحاد يعود إلى السقطات والأخطاء التي وقع بها مرشح الاتحاد لمنصب مستشار ألمانيا، أرمين لاشيت، خلال الأسابيع الأخيرة. ويشيرون إلى أنها كانت العامل الأساسي والمؤثر لتراجع حضور الحزب العريق، رغم تصدّره استطلاعات سابقة بنسبة قاربت الثلاثين في المائة. وتخلق هذه الأرقام تصوراً واضحاً لما يمكن أن تكون عليه نتائج الانتخابات البرلمانية المقررة في سبتمبر/أيلول المقبل.

ومع هذه المخاوف، تفيد التقارير بأن تصريحات لاشيت وتعاطيه خلال الفيضانات الأخيرة التي غمرت أجزاء كبيرة من ولاية شمال الراين فستفاليا التي يترأس حكومتها، لم ترضِ الجمهور. فقد أسفرت الكارثة عن خسائر في الأرواح وأضرار بمليارات اليوروات، وتتطلب سنوات لإعادة الحياة إلى طبيعتها. وظهر لاشيت، وهو مرشح المستشارة أنجيلا ميركل، في موقع الحادث بطائرة هيلكوبتر، استُخدمت في ما بعد لإنقاذ العديد من المنكوبين، في خلفية الكاميرا وهو يضحك أثناء تصريح رئيس الجمهورية فرانك فالتر شتاينماير عند زيارته مناطق الفيضانات، عدا عن التأخير في التدابير اللوجستية والتقديمات العاجلة. وعلى الرغم من عمله الدؤوب ونشاطه، الذي لا يقل عن منافسه السابق على منصب المستشار، زعيم حزب «الاتحاد الاجتماعي المسيحي»، ماركوس سودر، إلا أنه تتم مقارنته به، بل إن سودر تصرّف بمسؤولية كبيرة مع تمدد الفيضانات إلى بعض المناطق التابعة لولايته بافاريا. وأعلن عن تضامنه مع العائلات، وخصص صندوقاً لحالات الطوارئ من ميزانية الولاية للضحايا، فضلاً عن بذله جهوداً مكثفة من أجل حماية المناخ والتخلص التدريجي من الفحم الحجري.

وفي ظل الوضع الذي لا يُحسد لاشيت عليه، أبرزت صحيفة «فرانكفورتر الغماينه تسايتونغ» أن الخوف الكبير هو عدم قدرة «الاتحاد الديمقراطي المسيحي» على الحكم على مستوى ألمانيا. وهو ما سمح بالبدء في التفكير من احتمال تشكيل تحالف بين «الاشتراكي» و«الخضر» و«الديمقراطي الحر»، خصوصاً أن هذه الأحزاب تحافظ على أرقام عالية في استطلاعات الرأي. بالتالي سيكون «الاتحاد الديمقراطي المسيحي» أمام مخاطرة واقعية للغاية. وإذا صوّر حزبا «الاشتراكي» و«الخضر» نفسيهما على أنهما «الحصن ضد اليسار»، كما يفعل «الديمقراطي الحر»، فإن مرشح «الاشتراكي» المخضرم أولاف شولتز، يمكن أن يخلف ميركل، ويخالف توقعات المشككين حتى داخل حزبه. وهو ما يخشاه سودر، رغم الانطباعات السائدة بغياب التفاهمات السياسية بين «الاشتراكي» و«الخضر» و«الديمقراطي الحر».

ويحصل كل ذلك، مع إثبات زعيم «الديمقراطي الحر» كريستيان ليندنر حنكته ومهاراته، وبدأ يتعامل مع النتائج المرتقبة بواقعية، تحديداً لجهة عجز كل الأحزاب في تجاوز حزبه في أي ائتلاف ينشأ عن نتائج الانتخابات. ويشترط الحصول على وزارة المالية لفرملة الديون ومنع الزيادات الضريبية، متفقاً مع لاشيت على ذلك. ويتوقع ليندنر فوز «الاتحاد الديمقراطي المسيحي» في الانتخابات وسيحتفظ بمنصب المستشار. في المقابل، يبدو لاشيت غير واضح الأهداف، إذ استبعد فكرة التخفيض الضريبي عكس ما طرحه في برنامجه الانتخابي، وهو ما يسمح لـ«الديمقراطي الحر» في استغلال هذه النقطة.

ومهما كان احتمال سقوط لاشيت ضئيلاً، في ظلّ تراجع مستوى التعاطف معه، إلا أن القلق بات واضحاً في أوساط حملته الانتخابية، هناك من يرغب داخل حزبه «الديمقراطي المسيحي» بأن يكون أكثر ندية، وأن يفاجئ الناس بطريقة إيجابية. وبرزت تعليقات تذكر بالواقع الانتخابي خلال انتخابات عام 2002، إذ كان مرشح «الاتحاد الاجتماعي المسيحي» لمنصب مستشار، إدموند شتويبر، متقدماً في مختلف أرقام استطلاعات الرأي، بل كان يعتقد أن فوزه حتمي، قبل خسارته في يوم الانتخابات أمام غيرهارد شرودر. وتم تشبيه الوضع في حينه بمشهد من فيلم «القارب» الألماني (داس بوت، إنتاج عام 1981) الذي تدور قصته في محاولة قائد غواصة ألماني في الحرب العالمية الثانية (1939 ـ 1945) عبور مضيق جبل طارق، مقرراً الغوص والسماح للقارب بالزحف بصمت عبر المضيق، إلا أن طائرة بريطانية اكتشفت الغواصة وأصابتها بنيران كثيفة عرّضتها لأضرار بالغة.

استوعب سودر فداحة الفيضانات في بافاريا مسانداً سكانها

تعرّض لاشيت لانتقادات حادّة بسبب ظهوره ضاحكاً أثناء تفقده الفيضانات (فرانس برس)

الحدث

شكل صدور حكم بسجن ناشط في هونغ كونغ، بموجب قانون الأمن القومي، مؤشراً على دخولها في عهد جديد، إذ إنه يمنع رفع أي شعار يدعو لاستقلالها، ويفتح الباب أمام إرهاب الناشطين

عهد صيني جديد

هونغ كونغ: أول حكم بموجب قانون الأمن القومي

بدأت في هونغ كونغ فعلياً عملية اجتثاث أي معارضة للصين، مع أول حكم يصدر بحق نادل سابق بالسجن تسع سنوات، بموجب قانون الأمن القومي الذي فرضته بكين على المدينة. وتحاول بكين بكافة الوسائل سحق أي معارضة لها في هونغ كونغ، إذ وقع الرئيس الصيني شي جينبينغ، في مارس/آذار الماضي، أوامر رئاسية تدخل تغييرات واسعة النطاق على نظام المدينة الانتخابي، تقضي بخفض مقاعد الشخصيات المنتخبة مباشرة من الشعب إلى حد كبير، وتضمن قيام النظام اختيار لجان مؤيدة لبكين نواب برلمان المدينة. وحكمت محكمة في هونغ كونغ، أمس الجمعة، بالسجن على النادل السابق تونغ يينغ-كيت (24 سنة) بتهمتي الإرهاب والتحريض على الانفصال، في أول محاكمة تجري بموجب قانون الأمن القومي الذي فرضته الصين لاجتثاث المعارضة.

وكان تونغ دين، الثلاثاء الماضي، بتهمتَي «الإرهاب»، بتهمة صدمه ثلاثة عناصر من الشرطة بدراجة نارية، والانفصال لرفعه علم حركة الاحتجاج أثناء تجمع في الأول من يوليو/تموز العام الماضي، بعد يوم من دخول قانون الأمن القومي حيّز التنفيذ. وشكلت المحاكمة مؤشراً جديداً على تغيّر المشهد القانوني في هونغ كونغ، وتأكيداً على أن بعض الشعارات السياسية المحظورة باتت تؤدي إلى عقوبات بالسجن لفترات طويلة. وكُتب على العلم الذي كان يرفعه تونغ شعار «حرروا هونغ كونغ، ثورة عصرنا»، وهو نشيد تردد في كل مكان أثناء الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية التي هزّت المدينة منذ عامين. ويؤسس الحكم لخطوط حمراء جديدة في ظل مشهد قانوني متغيّر في المدينة، ويثبت بأن السلطات باتت تحظر شعارات معيّنة.

وأعلن ثلاثة قضاة، الثلاثاء الماضي، تونغ مُذنباً، معتبرين أن العلم الذي كان يرفعه يحمل شعاراً «قادراً على تحريض أشخاص آخرين على ارتكاب فعل انفصال» وهو بالتالي غير قانوني. وأضافوا أنه دين بـ«الإرهاب» نظراً إلى أنه صدم عناصر شرطة بدرّاجته النارية، ما «عرّض السلامة أو الأمن العام إلى خطر شديد». وحُكم على تونغ بالسجن ثماني سنوات بتهمة «الإرهاب»، وبالسجن ستّ سنوات ونصف السنة بتهمة «التحريض على الانفصال». وبالنظر إلى إمكانية تخفيف الحكمين جزئياً، قرر القضاة الحكم على تونغ بالسجن تسع سنوات. وقال المحامي كلايف غروسمان إن تونغ سيستأنف الحكم. وجرت المحاكمة التي استمرّت أسبوعين، من دون هيئة محلّفين، فيما يُعتبر خروجاً كبيراً عن تقاليد القانون العام في هونغ كونغ. واختير القضاة الثلاثة من جانب الرئيسة التنفيذية للمدينة كاري لام للبتّ بالقضايا المتعلقة بالأمن القومي.

ورحب وزير الأمن في هونغ كونغ كريس تانغ بالحكم. وقال «قضت المحكمة بأن الشعار يشير إلى استقلال هونغ كونغ. إذا رفعت هذا الشعار، عليك أن تتحمل العواقب». وانتقدت جماعات حقوق الإنسان إدانة تونغ، معتبرة أنها تفرض قيوداً جديدة على حرية التعبير، فضلاً عن السوابق التي أرستها المحاكمة، والتي يقولون إنها تتناقض مع تقاليد القانون العام في هونغ كونغ. واعتبرت منظمة العفو الدولية، في بيان، أن «الحكم على تونغ بتسع سنوات يؤكد المخاوف من أن قانون الأمن القومي أصبح أداة لإرهاب منتقدي الحكومة في هونغ كونغ. إنه سلاح سيستخدم لسجنهم».

وكانت محاكمة تونغ تركزت على مسألة العلم، فتم استدعاء أساتذة جامعيين لتفسير معنى الشعار. وأشار خبراء دفاع إلى أنه يعني أموراً عدة بالنسبة لمختلف الأشخاص المنضوين تحت مظلة حركة احتجاج، مثّلت طيفاً واسعاً من وجهات النظر، من مدافعين عن الاستقلال الحقيقي، وصولاً إلى المطالبين بمزيد من الديمقراطية ومحاسبة الشرطة. وذكرت النيابة، من جهتها، بأن الشعار ينطوي على إيحاءات انفصالية واضحة، وبأن قرار تونغ صدم الشرطة بدرّاجته النارية يتوافق مع تعريف قانون الأمن القومي للإرهاب.

ووجّهت تهم لأكثر من 60 شخصاً بموجب قانون الأمن القومي، الذي فرضته الصين كوسيلة رئيسية لقمع الحركة المؤيدة للديمقراطية. ورُفضت طلبات الإفراج بكفالة مالية عن معظم هؤلاء الأشخاص، وهم ينتظرون محاكماتهم خلف القضبان. ومن بين الأشخاص الملاحقين بموجب هذا النصّ، قطب الإعلام جيمي لاي، الرئيس السابق لصحيفة «آبل ديلي»، التي توقفت عن الصدور. وكانت شرطة هونغ كونغ، وجهت أخيراً لرئيس التحرير والرئيس التنفيذي للصحيفة تهمة التواطؤ مع دولة أجنبية لتعريض الأمن القومي للخطر.

وأشار محللون متخصصون في القانون إلى أن الحكم يكشف أن القضاء في هونغ كونغ يتبنى تفسيراً فضفاضاً لقانون الأمن القومي، وأن المحاكم باتت أشبه بتلك الموجودة في البر الصيني الرئيسي، خصوصاً عندما يتعلّق الأمر بقضايا سياسية. وقال الخبير بشأن النظام القانوني في هونغ كونغ في كلية جورج تاون للقانون إريك لاي: «بات النظام بأكمله، من الإدارة إلى إنفاذ القانون، وصولاً إلى القضاء متطابقاً» مع ذاك المطبّق في الصين. وقال الخبير في كلية القانون في جامعة سيتي في هونغ كونغ سريا ديفا، لوكالة «فرانس برس»، إن «جميع المؤسسات والعمليات القانونية ستوجّه لتحقيق نتائج محددة سلفاً» في ما يتعلّق بالقضايا المرتبطة بالأمن القومي.

يذكر أن معظم الأشخاص الذين ينتظرون استكمال الإجراءات القانونية بحقّهم تم توقيفهم لتعبيرهم عن آراء سياسية تعتبرها السلطات الآن غير قانونية. ويلفت الناشطون المدافعون عن الديمقراطية والعديد من الدول الغربية إلى أن القانون الأمني يعيد رسم صورة هونغ كونغ لتصبح نسخة عن الصين لجهة الاستبداد. وتصر بكين بدورها على أنه ضروري لإرساء الاستقرار في المدينة بعد احتجاجات 2019. وأحدث القانون تحوّلاً جذرياً في المشهد السياسي والقانوني في المدينة، التي وعدتها الصين بالسماح لها بالاحتفاظ بالحريات الأساسية والحكم الذاتي بعدما استعادتها من الاستعمار البريطاني في العام 1997. وتملك بكين اختصاصاً قضائياً في بعض القضايا، ما يقوّض جدار الحماية القانوني الذي كانت تتمتع به هونغ كونغ، وهي سمحت لعملائها الأمنيين بممارسة نشاطهم علناً في المدينة. كما تسمح بأن ينظر قضاة في بعض القضايا بدلاً من هيئة محلفين، فيما نادراً ما يسمح للموقوفين بالخروج من السجن بكفالة.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

المحاكمة مؤشر على تغيّر المشهد القانوني في هونغ كونغ

قرر القضاة الثلاثة الحكم على تونغ بالسجن تسع سنوات

شرق غرب

الجيش الأميركي يحذّر من الصواريخ النووية الصينية

حذّر الجيش الأميركي، مساء أول من أمس الخميس، مما وصفه محللون بـ«التوسع الكبير» في حقول صوامع الصواريخ النووية الصينية. ويقدّر الباحثون في «اتحاد العلماء الأميركيين» امتلاك الصين لنحو 250 صومعة صواريخ تحت الأرض قيد الإنشاء، بعد استخدام صور الأقمار الصناعية لتحديد حقل جديد يجري بناؤه في شينجيانغ، غربي الصين.

(أسوشييتد برس)

الفيليبين تعود لاتفاقية عسكرية مع أميركا

تراجع الرئيس الفيليبيني رودريغو دوتيرتي، أمس الجمعة، عن قرار إنهاء اتفاقية دفاعية رئيسية مع الولايات المتحدة، مما يسمح بمواصلة إجراء مناورات قتالية واسعة النطاق بين قوات البلدين، أثارت قلق الصين. وأعلن وزير الدفاع دلفين لورينزانا قرار دوتيرتي في مؤتمر صحافي مشترك في مانيلا مع نظيره الأميركي لويد أوستن. ويشكل ذلك تراجعاً عن تعهد الرئيس الفيليبيني بالنأي بنفسه عن واشنطن بينما كان يحاول إعادة بناء العلاقات المتوترة مع بكين.

(أسوشييتد برس)

بيونغ يانغ تترقب مناورات سيول وواشنطن

أفادت وكالة الأنباء المركزية في كوريا الشمالية، أمس الجمعة، بأن الزعيم كيم جونغ. أون دعا إلى تعزيز قدرة بلاده للتعامل مع أي استفزاز أجنبي، خلال لقائه بضباط عسكريين قبل تدريبات سنوية مقررة الشهر المقبل بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، والتي تعتبرها بيونغ يانغ تجربة لغزو أراضيها. وذكرت الوكالة أن دعوة كيم جاءت خلال ورشة عمل لقادة عسكريين ومسؤولين سياسيين بين 24 يوليو/تموز الحالي و27 منه.

(أسوشييتد برس)

«خطر وجودي» على حكومة غني

أميركا تبدأ إجلاء متعاونين أفغان

كشف المفتش الأميركي المختص بإعادة إعمار أفغانستان جون سوبكو أنه لم يتم الاستماع إلى الخبراء بأن البلد غير مهيأ لبنية حكومية شبيهة بالنرويج

صدت القوات الأفغانية هجوماً لـ«طالبان» على هرات (Getty)

في الوقت الذي كانت فيه القوات الأفغانية، مدعومة بالمليشيات، تصد هجوماً لحركة «طالبان» على مدينة هرات غرب أفغانستان، حذر المفتش الأميركي العام المختص بإعادة إعمار أفغانستان جون سوبكو من أن الوضع في البلاد يتجه إلى الأسوأ، وقد يمثّل «خطراً وجودياً» بالنسبة إلى حكومة الرئيس أشرف غني «إذا لم تنجح في عكس منحاه»، محمّلاً مسؤولية ما وصلت إليه البلاد إلى الجنرالات المتعاقبين في أفغانستان منذ الغزو في 2001. ورأى سوبكو، في تقرير أرسله إلى الكونغرس، ونشر أمس الجمعة، عن أسباب الوضع «القاتم» في البلاد، أنه كان لدى الولايات المتحدة «الغرور للاعتقاد بأننا نستطيع أن نأخذ هذا البلد الذي كان في حالة خراب في 2001 ونجعله نرويج صغيرة». وأضاف سوبكو، المكلف منذ 2012 من قبل الكونغرس مراقبة استخدام الأموال الأميركية في هذه الحرب، «وصلنا إلى أفغانستان بفكرة تشكيل حكومة مركزية قوية، وكان ذلك خطأ».

وأعرب سوبكو عن أسفه لأن الخبراء كانوا يعرفون أن هذا البلد ليس مناسباً لبنية حكومية من هذا النوع لكن «لم يستمع إليهم أحد». واتهم الجنرالات الذين تعاقبوا على قيادة القوات الأميركية في أفغانستان بإخفاء حجم المشاكل، مشيراً إلى أنهم وضعوا أهدافاً قصيرة المدى، ليتمكنوا من إعلان نجاحهم عند مغادرتهم بعد عامين أو ثلاثة أعوام، بينما كان يجب تخصيص وقت لجهود إعادة الإعمار، مع الاهتمام بالتحديات اللوجستية التي يشكلها هذا البلد. وقال: «في كل مرة كنا نذهب فيها إلى هذا البلد، كان العسكريون يغيرون أهدافهم لتسهيل إعلان نجاح». وأضاف: «عندما لم يعودوا قادرين على فعل ذلك، فرضوا السرية الدفاعية على الأهداف». وأوضح أنهم «يعرفون إلى أي حد كان الجيش الأفغاني سيئاً»، محذراً من أن الجيش الأفغاني يعاني من مشكلات فساد، مشيراً إلى «اختفاء أكثر من نصف كميات الوقود، ومن دون محروقات لا يمكن للجيش الأفغاني أن يحارب». وأعلن أن «غالبية الجنود الأفغان لا يبذلون أي مجهود من دون مؤازرة قوات خاصة لهم»، في إشارة إلى وحدات نخبة تشكّل نسبة قليلة من عديد العسكريين. ورأى سوبكو أن أميركا تصرفت في أفغانستان كما فعلت في العراق وفيتنام. وقال «لا تصدقوا الجنرالات أو السفراء أو مسؤولي الإدارة الذين يقولون: لن نفعل ذلك بعد الآن»، مشيراً إلى أن «هذا بالضبط ما قلناه بعد فيتنام: لن نفعل ذلك مرة أخرى. والمفاجأة أننا فعلنا ذلك في العراق وأفغانستان». وتابع: «سنفعل ذلك مرة أخرى».

وكشف التقرير أن هجمات «طالبان»، التي تضاعفت منذ توقيع اتفاق الدوحة في فبراير/شباط 2020 الذي مهّد لانسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان، تشكل «خطراً وجودياً» بالنسبة للحكومة. وكتب سوبكو، في التقرير، «من الواضح أن الاتجاه العام ليس في مصلحة الحكومة الأفغانية، التي قد تواجه أزمة وجودية إذا لم تنجح في عكس منحاه». وشدد على أن الحكومة قادرة على الصمود، لكنّه أوضح أن «الأمر سيكون صعباً، ويتعين أن يكون لديها استراتيجية» يجب تنفيذها بالتنسيق مع الجيش، وإطلاع الشعب الأفغاني عليها، مشيراً إلى أن هذا الأمر لم يحصل إلى الآن. وحذر التقرير من أن إعدام «طالبان» لطيارين أفغانيين يشكل «تطوراً مقلقاً» إضافياً للقوات الجوية التي تعاني بالفعل جراء احتدام المعارك. وقال مسؤولان في الحكومة الأفغانية، لوكالة «رويترز»، إن سبعة طيارين على الأقل تعرضوا للاغتيال خارج قواعدهم في الأشهر الماضية في إطار ما تصفها «طالبان» بحملة «استهداف وتصفية» للطيارين المدربين على يد الولايات المتحدة.

ميدانياً، أعلنت السلطات المحلية في هرات غرب أفغانستان، أمس الأول، أن القوات الأفغانية، صدت هجوماً شنّته «طالبان» في محيط المدينة، القريبة من الحدود الإيرانية. ومؤخراً، سيطر عناصر الحركة على مناطق عدة في إقليم هرات، وعلى معبرين حدوديين فيه، هما إسلام قلعة، نقطة العبور الرئيسية مع إيران، وتورغندي، نقطة العبور مع تركمانستان. وقال المتحدّث باسم حكومة الإقليم جيلاني فرهد، لوكالة «فرانس برس»، إنّ «مقاتلي طالبان شنّوا هجمات قرب مدينة هرات، خصوصاً في منطقة غزارة»، الواقعة على بعد نحو 50 كيلومتراً إلى الجنوب من وسط مدينة هرات، عاصمة الإقليم. كما وقعت معارك أخرى في منطقة كرخ المحاذية لهرات شرقاً. وأضاف: «لحسن الحظ صدّت قوات الأمن الأفغانية هجماتهم». وذكرت

> سوبكو: أميركا تصرفت في أفغانستان مثل العراق وفيتنام

«فرانس برس» أن وحدات من القوات الأفغانية وأخرى من مليشيات تابعة إلى إسماعيل خان، زعيم الحرب المناوئ لـ«طالبان»، انتشرت حول هرات. وأعلن فرهد مقتل أربعة عناصر في قوات الأمن الأفغانية في معارك وقعت على بُعد خمسة كيلومترات من أطراف المدينة. وأضاف أنّ ما بين 30 و40 من مقاتلي «طالبان» قتلوا في المنطقتين اللتين شهدتا المعارك.

من جهة ثانية، أعلن الرئيس الأميركي جو بايدن، أمس الجمعة، وصول أول رحلة جوية تقل مترجمين أفغاناً عملوا لحساب الجيش الأميركي إلى الولايات المتحدة، في مستهل عملية لإجلاء الآلاف خشية انتقام محتمل لحركة «طالبان» منهم. وقال بايدن، في بيان، «اليوم (أمس) يمثل محطة مهمة في وقت نواصل الوفاء بوعدنا لآلاف المواطنين الأفغان الذين عملوا إلى جانب القوات الأميركية ودبلوماسيين، في السنوات العشرين الماضية في أفغانستان». وقال المسؤول في مجلس الأمن القومي راس ترافرس، إن المجموعة الأولى التي تضم نحو 200 شخص، ستستكمل الإجراءات الصحية وسواها قبل إرسال أفرادها إلى منازل جديدة في أنحاء البلاد. وأضاف: «جميعهم استكملوا عمليات التدقيق الأمني التي أجراها مسؤولو الاستخبارات وأجهزة الأمن الوطني والداخلي». وسيتم نقل أفراد المجموعة إلى قاعدة فورت لي العسكرية بولاية فرجينيا، وفق المسؤولة عن العملية الخاصة بأفغانستان في وزارة الخارجية، تريسي جايكوبسون. وعمل قرابة 20 ألف أفغاني لحساب الولايات المتحدة بعد الغزو في 2001. ووافقت الحكومة التشيكية، أمس الجمعة، على برنامج لمساعدة الأفغان الذين عملوا مع قواتها خلال انتشارهم في مهمات حلف شمال الأطلسي (الناتو). وقال وزير الدفاع لوبومير متنار إن المساعدة تستهدف المترجمين الأفغان وعائلاتهم، وتشمل نقلهم وعرض لجوء ومساعدة مالية.

(فرانس برس، رويترز)